الانقلابات العسكرية في افريقيا : النيجر انموذجا

Military coups in Africa: Niger as a model

أ.د منى حسين عبيد

Prof.Dr. Muna Hussein Obaid

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Muna.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

شهدت معظم دول القارة الافريقية حدوث عدة انقلابات عسكرية ، بعد ان توقفت لحقبة معينة من الزمن، ويبدو ان ما دفع لعودتها من جديد، هو بقاء معظم الأنظمة السياسية على علاقة بالقوى الاستعمارية التي تستخدم تلك الانظمة ، كأداة لتحقيق أهدافها بالمنطقة، وذلك بالاستحواذ على مقدرات تلك الدول، وثرواتها المعدنية والنفطية. ان ضعف الأنظمة السياسية، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، فضلا عن ضعف الحكومات السياسية في تحقيق معادلة الأمن سواء على مستوى تحقيق الأمن العام أو على مستوى مواجهة الجماعات المتطرفة. أدى الى تراجع مستوى الاداء لمعظم الانظمة السياسية الافريقية، الأمر الذي زاد من فرص أحداث التغيير عن طريق القوة العسكرية، ونجاح الانقلابين في السيطرة على مقدرات تلك الدول، وهذا ما حدث في دولة النيجر موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية:-الانقلابات العسكرية-القارة الافريقية-الانظمة السياسية-الانقلابين-الجماعات المتطرفة.

Abstract

Most African countries have witnessed several military coups, after they had stopped for a certain period of time, and it seems that what prompted their return again is that most political systems remain in relationship with the colonial powers that use these systems as a tool to achieve their goals in the region, by seizing the capabilities of these countries, and their mineral and oil wealth. The weakness of political systems, their inability to achieve development and the increase in poverty and unemployment rates, as well as the weakness of political governments in achieving the security equation, whether at the level of achieving public security or at the level of confronting extremist groups, led to a decline in the performance level of most African political systems, which increased the chances of bringing about change through military force, and the success of coup plotters in controlling the capabilities of these countries, and this is what happened in the state of Niger, the subject of the study.

Keywords:- Military coups, African continent, political systems, coup plotters, extremist groups.

المقدمة

شهدت القارة الافريقية حدوث عدة انقلابات وهو أمر ليس بالغريب ،فقد كانت ولازالت العديد من دول القارة الافريقية تحدث فيها انقلابات عسكرية، وتكاد تكون العوامل واحدة اذ تعاني معظم دول القارة الافريقية من ضعف كبير في مؤسساتها التي لم تتمكن من السيطرة على الاوضاع السياسية في البلاد. فضلا عن ضعف الدول من فرض سيطرتها على كافة مفاصل الدولة، الأمر الذي فسح المجال لظهور قوى سياسية معارضة تسعى للعمل على الاطاحة بالانظمة الحاكمة، الى جانب ذلك فقد كان للجانب الاقتصادي الدور الاكبر في حدوث موجة الانقلابات العسكرية، اذ تعاني اغلب دول القارة الافريقية من فقر مدقع بسبب أهمال الأنظمة السياسية للقطاعين الاقتصادي والزراعي،واعتمادها على الاقتصادي الريعي .فضلا عن ذلك فان أرتباط بعض النخب العسكرية في دول القارة الافريقية بالقوى الخارجية ،قد يسهل عملية الانقلابات العسكري. كما ان كثرة الصراعات بين النخب

العسكرية والمدينة ،والتي قد تحسم في كثير من الاحيان باستيلاء العسكريين على السلطة بحجة فرض هيبة الدولة وأحداث الاصلاح فيها ..

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من كون القارة الافريقية قارة غنية بمواردها الطبيعية، ولا بد ان تشهد هذه القارة تطور ملموس، وعلى كافة الصعد للحيلولة دون حدوث انقلابات عسكرية .

أهداف البحث

يهدف البحث للوقوف على أهم الاسباب التي أدت لحدوث الانقلابات العسكرية في افريقيا ،ولاسيما في دولة النيجر، ومال آلت اليه من تغيرات سياسية.

فرضية البحث

نحاول من خلال البحث اثبات فرضية مفادها ان المتغيرات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية، فضلا عن الصراعات العرقية والاثنية و الاستبداد بالسلطة، وغياب المؤسسية جميعها عوامل تؤدي لحدوث الانقلابات العسكرية .

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج الوصفي وذلك لوصف طبيعة الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة الافريقية، فضلا عن المنهج التحليلي وذلك لتحليل طبيعة الاسباب التي أدت لتلك الانقلابات، وهل هي ذات الاسباب التي شهدتها معظم دول القارة الافريقية.

أولا–مفهوم الانقلابات العسكرية

هناك من عد الانقلاب العسكري سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم في الدولة بالقوة، وهي ظاهرة معروفة سواء في العالم القديم او الحديث ،وقد سادت هذه الظاهرة في الكثير من الدول النامية (لبيب، ١٩٧٥).

ويعرف البعض اخر الانقلاب بانه الاحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة مع عناصر اخرى من القوات المسلحة والانقلاب العسكري يأتي من داخل النظام وغالبا من قطاع البيروقراطية الاعلى تنظيما اي القوات

المسلحة وينتهي غالبا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام اصلا (شطاب و بهولي، ٢٠٢١، صفحة ٣٠٢٠)

يشير البعض الأخر الى المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية الى مدى اهمية فهم الانقلابات ،لان محاولات الانقلاب هي الالية الاساسية لمعظم تغيير النظام والاطاحة غير النظامية بالقيادة حول العالم .وتم تحديث ثلاثة انواع متميزة من ديناميكيات الانقلاب ،ولكل منها احتمال مختلف للنجاح.استناداً الى المكان الذي وقع فيه كل انقلاب داخل المنظمة : انقلابات يقوم بها كبار الضباط العسكريين وانقلابات تقوم بها الرتب الوسطى وانقلابات هي أقرب للتمرد على مستوى الجنود ذات مستوى منخفض (شطاب و بهولي، ٢٠٢١، صفحة ٣٠٢٠).

ويرى رئيس تحرير مجلة ناشيونال ريفيو الامريكية (جاي نورد لينغر) ان الانقلاب العسكري هو عمل متعمد القصد من تحقيق أهداف محددة مع اعتبار المخاطر التي تحف بهذا العمل . ويعرف ايضا بكونه الاستيلاء على السلطة من خلال وسائل غير دستورية كما يتسم بالمفاجات واستخدام القوة مع وجود دعم من طرف الجيش، وجزء من الطبقة السياسية والمجتمع المدني. وهو يختلف عن الثورة في كون هذه الاخيرة تتميز بكونها ذات طابع شعبي وجماهيري، بينما يقوم بالانقلاب عدد محدود من الافراد عادة ما ينتسبون للمؤسسة العسكرية (قوي، ٢٠٢٢، صفحة ٣)

ويعرفه خبراء القانون الدستوري، بأنه تحرك القوات المسلحة تحت لافتة حفظ أمن الدولة ونظامها القائم . لكن هذه الانقلابات تحقق عكس ما اعلنته هدف لها اذ تصبح معولا لهدم الدولة ،ونظامها وأنشاء نظام أخر يكرس الفساد في جميع مفاصل الدولة، وعادة ما يتم التسويق للانقلاب بكونه تصحيحا لوضع واصلاحا لنظام وفرصة للخروج من أزمة سياسية، ومهما كان الشعار الذي يرفع فان الانقلاب يبقى سلوكا ينبني على القوة ويؤسس واقعا ،ولكنه لا يضفي شرعية. فهناك فرق بين الأمر الواقع القائم على الالزام والخوف ،وبين الأامر المشروع وهو ان يكون الحكم نابعا من ارادة المحكومين، وان يبقى الحق قيمة أخلاقية وقانونية تتوافر للمواطن دون الزام أو خوف (قوي، ٢٠٢٢، صفحة ٣)

ويمكن ان نرجع الى المراجع الموسوعية بحثا عن التعريف الصحيح لهذا التعبير وهناك مصدرين لهذا الغرض: الاول هو قاموس اكسفورد الموجز لعلم الاجتماع والثاني هو القسم المختصر من الموسوعة البريطانية ويقول اولهما في تعريف الانقلاب انه استيلاء عنيف وفوري على سلطة الدولة بواسطه القوات المسلحة غالبا ما ينطوي عليه ذلك من كونه غير ديمقراطي وغير دستوري. اما المصدر الثاني فيعرف الانقلاب العسكري بانه الاطاحة الفجائية بحكومة قائمة من جانب فرد او مجموعة صغيرة عادة بواسطة عنف محدود واحيانا بلا عنف على

الاطلاق،ومن الامثلة التاريخية على الانقلاب العسكري اسقاط احمد بن بله من رئاسة الجزائر بواسطة الكولونيل هواري بومدين في العام ١٩٦٥ ويسفر الانقلاب عادة عن استبدال سريع للشخصية الرئيسة الحاكمة بخلاف ما يحدث في الثورة ولا يؤدي الى تغييرات اساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية (كرم، https://www.shorouknews.com–)

ثانيا:–مسببات الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية

يمكن ارجاع اسباب الانقلابات العسكرية في افريقيا وغالبية الدول الافريقية التي وقعت فيها انقلابات عسكرية الى عدة اسباب نذكر منها (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٧):–

اولا:–اسباب داخلية:–

١– الاسباب السياسية:– ان ضعف البناء السياسي في الدول الافريقية يبقى من العوامل الاساسية التي تبرر التدخل العسكري في كل انقلاب عسكري. ضف الى ذلك فان الصراع على السلطة بين القادة السياسيين وطغيان الطموحات الشخصية على حساب المصالح الوطنية والعامة هي أحدى العوامل الرئيسة التي تبعث على عدم الاستقرار السياسي في الدول الافريقية بصفة عامة ،وهناك من يرى ان من بين الاسباب التي تدفع الى الانقلابات العسكرية هي اخفاق القادة السياسيين في ادارة بلدانهم.وربما يرجع ذلك الى اسناد المناصب السياسية العليا الى غير اهلها او الذين تورطوا في جرائم الفساد فيكون اسناد الوظائف العليا لهم من قبل جماعات المصالح واللوبيات الاقتصادية والمالية حرصا على تأمين مصالحهم من مختلف التهديدات (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٧).

واذ ما امعنا النظر في عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية الى القارة الافريقية يمكن الاشارة الى ان أحد هذه الاسباب الرئيسة يكمل في الشعور بان الانظمة القائمة تمثل أداة للقوى الاستعمارية السابقة والتي تحقق من خلال هذه الانظمة اهدافها في الحصول على ثروات الدول الافريقية ومقدراتها بالرغم من ان هذه الدول قد نجحت من التخلص من القوى التي كانت تستعملها فانها لم تتمكن من التخلص من نفوذ هذه القوى الاستعمارية فيها. بعد انتهاء مرحلة الاستعمار وهو ما عد احد اسباب الانقلابات في كثير من الدول الافريقية دول وسط وغرب افريقيا :مالي وبوركينا والنيجر والغابون (اديب، (اديب، https://trendsresearch.org)).

٢-الاسباب الاقتصادية:-

لم تكن الاسباب الاقتصادية ببعيد عن تزايد الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية فانخفاض مستويات النمو الاقتصادي وانتشار الفساد المستشري داخل المؤسسات الاقتصادية يعد من الاسباب الرئيسة التي تؤدي في كثير من الاحيان للقيام بانقلابات عسكرية ليس في الدول الافريقية فحسب بل في اغلب الدول التي تعاني من ركود اقتصادي بسبب سوء التسيير وادارة الموارد الاقتصادية المتاحة، ولكن الملاحظ على اغلب الدول الافريقية تكرار مشاهد الانقلابات العسكرية، اذ نجد ان اهم الاسباب التي دفعت الجيش للتدخل في الشؤون السياسية مثلا هي فشل الحكومات المدنية في دفع عجلة التنمية الى الامام وهو ما جعل تلك الدول غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية في دول العالم فحسب رأي الكثير من الخبراء والمختصين في شأن الافريقي فان ضعف الاقتصادات الافريقية تعد من أبرز اسباب الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية اذ يعيش اكثر من ٥٥٪ من السكان تحت خط الفقر . وهذا ما يجعل الغضب الشعبي يزداد اكثر فأكثر الامر الذي يعجل باسقاط الحكومات من خلال ما يسمى بالانقلابات العسكرية التي قد يكون أحد اسبابها عدم رضا القاعدة الشعبية على حكومتها ، مما يجعل الجيش غير قادر على اعطاء الحكومة الفرصة للقيام باصلاحات سياسية واقتصادية لامتصاص الغضب الشعبي (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٩)

ولعل دول غرب افريقيا تشهد تصاعدا ملحوظا في الاضطرابات الداخلية وحالة عدم الاستقرار ومن ذلك كثرة الانقلابات العسكرية فيها ،ولعل من العوامل التي تؤدي الى كثرة الانقلابات فيها هي غياب الحكم الرشيد وتدني مستويات التنمية في العديد من تلك الدول مما فتح الباب على مصراعيه لدخول تلك البلدان في أزمات سياسية واقتصادية حادة الامر الذي عجل بسقوط وانهيار كثير من الحكومات بسبب تلك الأزمات العويصة التي عجزت عن مواجهتها في بداية امرها الامر الذي فسح المجال امام الجيش للتدخل في تلك الدول بحثا عن بعث الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٩)

٣-الاسباب الأمنية:-

لا تزال البيئة الافريقية اكثر مناطق العالم تشهد انخفاضاً في معدلات أنعدام الأمن. ولا غرو في ذلك فالصراعات المسلحة تضرب باطنابها في ارجاء القارة قاطبة .وتعيث مافي الجريمة المنظمة فساداً عبر حدود القارة ،فالجماعات الارهابية أخذت تنتشر في معظم دول القارة ، لتأتي على البقية الباقية من الأمن الانساني. اذ لاتكاد تخلو دول افريقية من صراع ما نشاطا كان او كامنا ،مسلح كان او غير مسلح .وتشير التقارير الى ان افريقيا تتوفر على ما يقارب ثلثي الصراعات المسلحة في العالم ،وتدور جل هذه الصراعات حول الموارد والثروات ،والتي

تحولت على وفرتها من مقومات للتنمية الى اسباب مباشرة او غير مباشرة لتقويض الامن والاستقرار. بل ونقض اركان الدولة في بعض الحالات. كما في الكونغو الديمقراطية والسودان النيجر وغيرها. كما ان هناك من الدول من لا يتعدى سلطان سلطاتها الحاكمة نطاق العاصمة وبعض المناطق الاخرى كما في الصومال. وهناك من يفقد السيطرة على مناطق واقاليم كاملة من الدولة كما في مالي والنيجر والكونغو الديمقراطية. وهناك الكثير من الدول تفقد سيطرتها على مناطق شاسعة من حدودها كما في المثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وهو ما يسهل عمليه انتشار الجريمة والجريمة المنظمة وتهريب البضائع المشروعة وغير المشروعة ما يهدد الأمن الأنساني في تلك الدول. كما تعد عدم بسط سلطات الدول الافريقية على كامل ترابها الوطني ولاسيما على حدود الدولة، وضعف قدرات المؤسسات الامنية، ورخاوة قبضتها وفساد بعض قادتها ومنتسبيها من اهم الاسباب التي أدت الى زيادة معدلات انتشار الجريمة، والجريمة المنظمة، وتكوين بؤر اجرامية نشطة كما هو الحال في الصومال ومحيطها وفي غينيا بيساو وغالبية دول الساحل وغرب افريقيا.ويتجاوز تاثير زيادة معدلات الجريمة والجريمة المنظمة الأمن الأنساني الى أمن السلطات والانظمة ذاتها. وهو ما يجهض كل جهود التنمية والنمو الاقتصادي الامر الذي ينعكس في النهاية على الاستقرار السياسي للدول(ندا، https://qiraatafrican.com)).

ثانيا :-الاسباب الخارجية:

كان للتدخل الاجنبي في شؤون القارة الافريقية أثره في زيادة ظاهرة الانقلابات العسكرية، ودعمها في تلك الدول. فقد ثبت بالدليل ان رجال الجيش او الانقلابين يتلقون بين الحين والاخر أوامر من الخارج لاسقاط الحكومات المدنية الشرعية. هذا وقد ثبت كذلك انه من اكثر الدول الاجنبية تدخلا في الشأن الافريقي والتي تولت اغلب الانقلابات العسكرية في افريقيا هي فرنسا. وذلك راجع لعدة اسباب منها ان فرنسا ترى ان الدول الافريقية لا يزال اغلبها مستعمرات فرنسية قديمة، ومن ثم فهي اعلم الدول بالشأن الافريقي والقضايا الأمنية الافريقية، ولذلك فهي تعطي لنفسها شرعية التدخل في الشأن الافريقي باسم التاريخ تارة وتارة أخرى تحت حجه اشاعة السلم والأمن ومواجهة الجماعات الارهابية المتطرفة،وهذه جميعها حجج وهي لا ترقى للصحة بأي حال من الاحوال ، (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٩) والدليل على التدخل الاجنبي كان وراء كثير من الانقلابات العسكرية هو ان الانقلاب الأخير في مالي مثلا الذي اطاح بالرئيس الانتقالي (باه نداوه) كان الهدف منه حماية المصالح الفرنسية في دولة مالي، ما أدى الى تنظيم مظاهرات في باماكو عاصمة مالي تطالب بخروج القوات الفرنسية من البلاد كونها أدت الى تردي الاوضاع الأمنية في البلاد، وتعثر مبادرات السلام والمصالحة بين الاطراف المتنازعة في مالي ،ومن جهة أخرى فقد ثبت بالدليل الذي لا يقبل الجدل ان فرنسا تعد من اكثر الدول التي تسببت في حدوث الانقلابات العسكرية في افريقيا فقد قامت بتدريب قوات عدة دول افريقية مع وحدات فرنسية مثل تشاد، وهذا في الحقيقة يدل

دلالة قطعية ان مهندسي الانقلابات العسكرية قد تلقوا فعلا تدريبات رفيعة المستوى بالخارج من أجل مباشرة الانقلابات العسكرية في بلدانهم وتهيئة الارض لهم من اجل انجاح تلك الانقلابات على يد داعمي الانقلابات العسكرية في الدول الافريقية (كشان، ٢٠٢٤، صفحة ١١٩)

ثالثا:- الانقلابات العسكرية في افريقيا خلال المدة ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠٢١

شهدت القارة الافريقية خلال المدة الممتدة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠ عدة انقلابات عسكرية، ففي العام ٢٠٠٨ قامت مجموعة عسكرية في موريتانيا بقيادة محمد ولد عبد العزيز الاطاحة بالرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله. كما استولت مجموعة عسكرية في غينيا بقيادة موسى داديس كامارا على السلطة بعد ساعات من اعلان وفاة الرئيس لانسانا كونتي. وفي العام ٢٠٠٩ شهدت غينيا بيساو قتل الرئيس جواو برناردو فييرا على ايدي عسكريين بعد ساعات من اغتيال قائد الاركان. وفي مدغشقر اجبر الرئيس مارك رافالومانانا على الاستقالة ونقل السلطة الى مجلس عسكري سلمها بدوره الى اندريه راجولينا. وفي العام ٢٠١٠ امسك الجيش في النيجر بالسلطة مطيحا بالرئيس محمد تانجا (افريقيا، https://www.aljazeera.net)

وفي العام ٢٠١٢ اطاح العسكريون في مالي بنظام احمد توماني توري واعلنت لجنة عسكرية بقياده احمد هايا سانوغو حل المؤسسات. كما تمكن الجيش في مصر في العام ٢٠١٣ من الاطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي المنتخب في العام ٢٠١٢ اثر مظاهرات شعبية طالبت برحيله .كما شهدت بوركينا فاسو في العام ٢٠١٥ بعد اقل من عام على سقوط نظام الرئيس بليز كومباوري نتيجة انتفاضة شعبية، اطاح انقلاب نفذته ووحدة نخب عسكرية بالرئيس ميشال كافاندو واستئناف الاخير وظائفه بعد اسبوع من الانقلاب عقب التوصل الى اتفاق بين عسكريين موالين له والانقلابيين. وفي العام ٢٠١٧ استقال الرئيس روبرت موغابي اكبر زعيم في العالم حينها بعمر ٩٣ عاما بضغط من الجيش وحزبه والشارع بعد اسبوع من أزمة عمت البلاد (افريقيا، https://www.aljazeera.net).كما تم في العام ٢٠١٩ ازاحة الرئيس السوداني السابق عمر حسن البشير بعد ثلاثة عقود له في السلطة وجاء ذلك أثر اربعة أشهر من الاحتجاجات الشعبية وأنشئ عقب ذلك مجلس انتقالي . وفي العام ٢٠٢٠ اطاح الجيش في مالي بالرئيس ابراهيم بوبكر كيتا بعد أشهر من التازم السياسي وفرضت عقوبات دولية على المجموعة العسكرية قبل ان ترفع أثر تشكيل حكومة انتقالية في الخامس من تشرين الاول. كما شهد العام ٢٠٢١ ثلاثة انقلابات عسكرية منها في تشاد غداة وفا ة الرئيس التشادي ادريس ديبي اتنو تولى السلطة مجلس عسكري انتقالي، ترأسه نجله محمد الذي كان حتى ذلك الوقت قائد الحرس الرئاسي، واعلن حل الحكومة والبرلمان، وتعهد المجلس في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية خلال عام ونصف العام .كما اوقف الجيش في مالي الرئيس ورئيس الوزراء بعد تشكيل حكومة انتقالية جديدة لم يرضى عنها وجرى تنصيب الكولونيل

اسيمي غويتا رئيساً انتقالياً جديداً ،وقد تعهد العسكريين بتسليم السلطة الى مدينين منتخبين مطلع العام ٢٠٢٢ ،كما اعلن في غينيا ضباط من القوات الخاصة الغينية اعتقال الرئيس الفا كوندي والسيطرة على العاصمة كوناكري، وكذلك حل مؤسسات الدولة ووقف العمل بالدستور واغلاق الحدود (افريقيا، https://www.aljazeera.net).

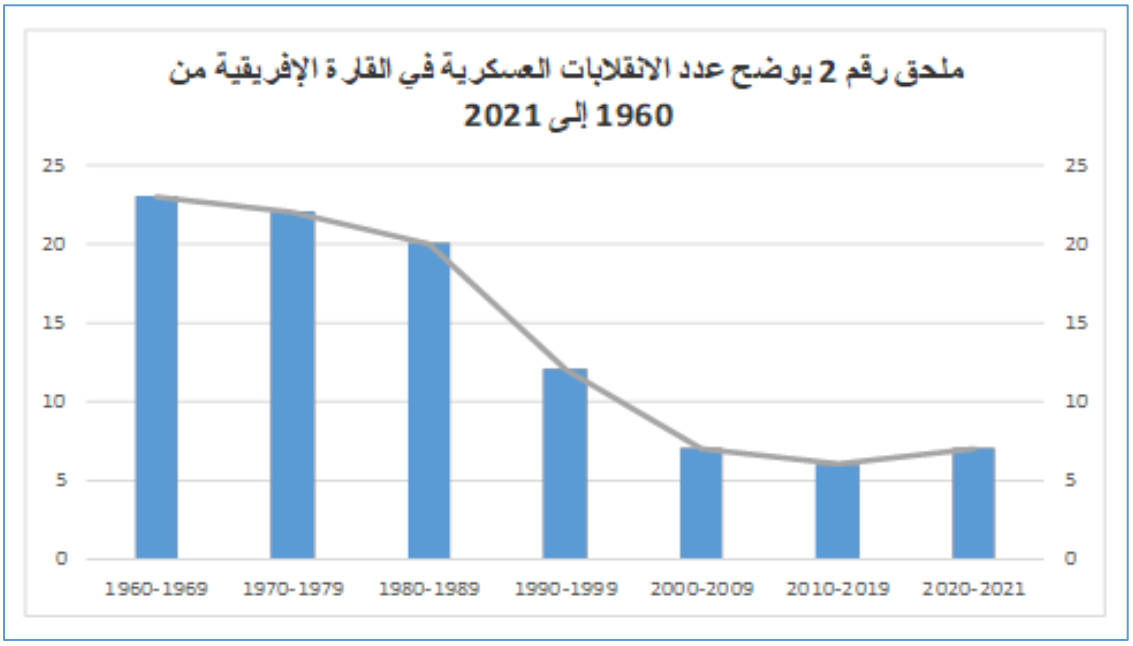

اسم المصدر:-نقلا عن بوحنيه قوي، الظاهرة الانقلابية في افريقيا: السياقات والتفسيرات، مركز الجزيرة للدراسات،ايلول ٢٠٢٢، ص١٤.

رابعا:-عودة الانقلابات العسكرية في افريقيا خلال المدة ٢٠٢٢-٢٠٢٤

تعددت الاسباب والذرائع التي يبررها العسكريون لانقلاباتهم، ولكن لاحظ ان العسكريين في الالفية الثالثة يقدمون الاسباب والمبررات نفسها التي ساقها الجيل الذي سبقهم في سبعينيات القرن العشرين والتي تقرأ في كل البيانات وهي ثالوث الفساد والفقر وسوء الادارة، ويتفق أغلب الباحثين على ان ذلك يعود للاسباب الأتية (عمر، https://www.aljazeera.net):-

١-اخفاق الديمقراطية الوليدة وعدم تحقيقها للنجاحات والتوقعات التي كانت تنتظرها الشعوب الافريقية على الرغم من قصر التجربة فضلا عن افتقارها لأسباب وعوامل الرعاية والتعزيز.

٢- انتشار الفساد في الطبقات الحاكمة وعدم تحقيق العدالة في التنمية على المستوى الجغرافي أو الأثني في توزيع السلطة والثروة فضلا عن انعدام الردع والحسم من مثل تلك الظاهرة.

٣- انتشار النزاعات الداخلية والخارجية وضعف الوضع الامني اضعفت بنية الانظمة واستنزفت مواردها الشحيحة في الاساس.

٤- عدم الالتزام بالمواثيق الديمقراطية، وقيام الكثير من الرؤساء الافارقة المدنيين بتمديد مدة حكمهم، مما منح العسكريين مشروعية القيام بالانقلابات.

٥- حصول العديد من الانقلابات على الدعم الشعبي الكبير أو قبولها أو الاذعان لها لا سيما تلك التي تمنح نفسها المقبولية من خلال وعودها المتمثلة بالعودة الى الديمقراطية والحكم المدني.

٦- اغراء الجيل الجديد من قبل الانقلابين انفسهم على انهم من رواد الاصلاح والحريصين على السيادة الوطنية والأمينين على الشعوب ومقدراتهم والحامين لحدودهم وهو ما يبحث عنه قطاعات كبيرة من الافارقة الساعين لتحقيق الأمن والاستقرار في بلدانهم.

كما لا نستثني دور العوامل الخارجية في الانقلابات العسكرية التي تشهدها القارة الافريقية، فمنذ بداية الالفية الثالثه واجهت افريقيا ما اصطلح عليه مؤخرا "بالتدافع الجديد نحو افريقيا" وهو في الواقع تجميل لمصطلح الاستعمار الجديد لافريقيا ،وهو التنافس على موارد القارة ومقدراتها . فالدراسات تؤكد ان العامل الاساسي الذي يحرك الانقلابات في افريقيا هو اشتباك مصالح القوى الكبرى في دول بعينها، وهي مرحلة جديدة اشبه بالحرب الباردة في طريقة ادارة الصراعات الخفية بين القوى الغربية التقليدية والقوة التي تنافسها. لتنال حصة من نفوذها انطلاقا من فهم حقيقة ان افريقيا ستكون خلال العقدين القادمين قلب اقتصاد العالم .واذا نظرنا الى كيفية تعامل القوة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مع الانقلابات في افريقيا فسنجد انها تدينها ولكنها في النهاية تقبلها باعتبارها اسلوبا لانتقال الحكم في افريقيا ،وكذلك تفاعل فرنسا وهو تناقض فاضح بين فلسفة تعزيز الديمقراطية والقبول بالحكومات الانقلابية والتعامل معها (عمر، https://www.aljazeera.net)

ولعل من الانقلابات التي شهدتها القارة الافريقية خلال المدة ٢٠٢٢ ولغاية ٢٠٢٣ هو الانقلاب الذي حدث في بوركينا فاسو في العام٢٠٢٢، والذي اطاح بالرئيس روك كابوري واتهمه بالاخفاق في التصدي لعنف متشددين اسلاميين ،وتعهد قائد الانقلاب كولونيل بول هنري داميبا باستعادة الأمن لكن الهجمات تزايدت وأثرت سلبا على معنويات القوات المسلحة مما ادى الى انقلاب ثاني في ايلول ٢٠٢٢ واستولى قائد المجلس العسكري الحالي

كابتن ابراهيم تراوري على السلطة (هاشم، https://aawsat.com).كذلك الانقلاب الذي حدث في الغابون في ٣٠ اب ٢٠٢٣ فبعد اعلان فوز الرئيس علي بونغو بولاية ثالثة ظهر قادة الانقلاب واعلنوا الغاء نتيجة الانتخابات واغلاق الحدود حتى اشعار اخر(الاستقرار، https://icss.ae/articles/view)) .ويبرر العسكريون انقلابهم وذلك بسبب حوكمة غير مسؤولة تتمثل في تدهور متواصل للحمة الاجتماعية ما قد يدفع البلاد الى الفوضى قررنا الدفاع عن السلام من خلال انهاء النظام القائم(افريقيا، انقلاب الغابون لماذا تتسارع وتيرة الانقلابات في افريقيا، https://www.bbc.com/arabic)) وفي الواقع، ينتقد معارضو حكم عائلة بونغو بأنها اخفقت في توجيه ثروات البلاد النفطية والثروات الاخرى للتنمية بينما يعيش نحو ثلث السكان في الفقر. وهي تعد من اول منتجي الذهب الاسود في افريقيا جنوب الصحراء .هذا الى جانب ان عائلة الرئيس الغابوني تسيطر على الحكم منذ اكثر من نصف قرن على سبيل المثال تابعة لقبيلة باتيكي وهي أحدى القبائل الصغيرة جدا الموجودة على الحدود مع الكونغو. وبالرغم من انها جماعة عرقية صغيرة فأنها تسيطر على البلاد وهو ما أدى الى وجود حالة من الغليان ولاسيما ان هناك جماعات أكبر ولها الأغلبية كانت محرومة من المناصب الكبيرة مثل قبيلة فانغ مثلا وهي من اكبر الجماعات العرقية في الغابون (هاشم، https://aawsat.com).

خامسا:-الانقلاب العسكري في النيجر دراسة الحالة:

١-مدخل عام

تعد دولة النيجر من الدول الصحراوية الكبيرة المساحة تصل الى ١,١٨٧,٠٠٠ كلم^{٢} ،كما انها من الدول التي لا تطل على بحر فهي دولة حبيسة في الصحراء تبعد عن البحر بنحو ٦٠٠ كيلو متر ، يحدها من الشمال الجزائر وليبيا ومن الجنوب بنين ونيجيريا ومن الشرق تشاد واقرب ميناء بحري لها هو كوتونو وميناء (بنين) على بعد ٦٥٠ كيلو متر (سعودي، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٢).

تنقسم النيجر الى ثلاثة اقاليم رئيسة هي (سعودي، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٣):-

١-الاقليم المداري الرطب صيفا ولا يتعدى هذا ١٠٪ من مساحة البلاد في اقصى الجنوب.

٢- الاقليم شبه الصحراوي او اقليم الساحل ونسبة مساحته نحو ٣٠٪ .

٣- الاقليم الصحراوي المثالي ويشمل ٦٠٪ من المساحة ومعظمه غير مسكون.

اما ابرز القبائل في النيجر هما الهوسا، والصنغى وديجيرما، ويؤلف الهوسا نحو نصف السكان، ويعيشون في الجنوب شرق البلاد ووسطها، وكما ان الهوسا ينتشرون خارج النيجر ، كذلك الحال في الصنغى وديجيرما ، فهم ينتشرون ايضا في مالي وشمال بنين، ويكونون نحو ٢٥٪ من السكان ويتركزون في الغرب وعلى طول وادي النيجر (سعودي، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٤).

بالنسبة الى الدين، فان اكثرية السكان تعتنق الاسلام(٨٥ الى ٩٠٪) والبقية تدين بالديانات الافريقية والمسيحية (التي دخلت عن طريق الارساليات)، والنيجر التي لها تاريخ مشترك مع حضارات (السونغاي وكانم وبرنو) خضعت مثل بقية جيرانها الى الاستعمار الاوروبي (الفرنسي) في القرن التاسع عشر، واستقلت عنه بتاريخ ٨/٣/ ١٩٦٠ (بغدادي، ٢٠٠٥، صفحة ٥٢٠) .

وفي الواقع ، تعاني دولة النيجر من اوضاع اقتصادية صعبة بسبب طبيعة ارضها الصحراوية مما جعل ترتيبها يتأخر في قائمة دليل التنمية البشرية للامم المتحدة اذ وصل الى ١٦١ من اصل ١٦٢ دولة مسجلة في هذا الدليل وفقا لارقام العام ١٩٩٩ ولا يتجاوز ناتجها القومي ٧,٩ مليار دولار، بحسب تعادل القوة الشرائية. مما جعل نصيب الفرد من هذا الناتج لا يصل وفق تعادل القوة ذاتها، سوى الى ٧٥٣ دولارا. وفقا لارقام العام نفسه كما تعاني النيجر ارتفاعا في مديونيتها العامة التي بلغت ١٣٧٦ مليون دولار خلال العام ١٩٩٥ ،مما ادى الى تراجع المساعدات الخارجية، كما ان دخلها من تصدير اليورانيوم أخذ بالتراجع هو الأخر بسبب تدني اسعاره في السوق العالمية حينذاك .ومع ذلك فانها تعتمد على هذه المادة في اقتصادها كمادة رئيسة، ولا سيما انها رابع بلد منتج لها في العالم ، فضلا عن تصدير المواشي واستقدام الاجانب لاغراض السياحة الى المواقع الطبيعية والمدن التاريخية مثل اغاديس وزندر (بغدادي، ٢٠٠٥، الصفحات ٥٢٠-٥٢١).

٢-النيجر والانقلابات العسكرية

عانت النيجر مثل بقية دول المنطقة من انقلابات عسكرية واضطرابات سياسية كثيرة فحينما استقلت النيجر في العام ١٩٦٠ ، عين ديوري حماني رئيسا للدولة بعده رئيسا للحزب التقدمي النيجر PPN الذي فرض نفسه كحزب سياسي وحيد في البلاد قبيل الاستقلال ، وهيمنة على المؤسسات الانتخابية والعمومية وواجه خصومه ومعارضه بقساوه وعنف بعد ان بسط سيطرته على جميع مناطق البلاد وحكم الرئيس ديوري حماني بنظام الحزب الواحد من ١٩٦٠ ولغاية ١٩٧٤ اذ حدث انقلاب عسكري ضده في ١٤ نيسان ١٩٧٤ وجاء كنتيجة موضوعيه لما يعيشه البلاد من أزمات اقتصادية واجتماعية فضلا عن الجفاف الذي ضرب النيجر ودول الصحراء والساحل في العام ١٩٧٣ والذي تسبب في مجاعة خطيرة واود بحياة الالاف من المواطنين فضلا عن نزوح السكان لاسيما في

المناطق الصحراوية التي تغطي اكثر من ٧٠٪ من مجموع مساحة البلاد (هسبريس، https://www.hespress.com)).

ويبدو ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد مطلع السبعينيات من القرن الماضي ادت الى سقوط نظام الحزب الواحد للرئيس ديوري حماني الذي احتكر السلطة بشكل مطلق ومنع تأسيس الاحزاب والجمعيات واسحوذ حزبه على جميع امور البلاد. ويبدو انه كان لفرنسا دور في انجاح ذلك الانقلاب اذ جاء في ظل خلاف سياسي واقتصادي بين الرئيس ديوري حماني وفرنسا بسبب سعر الامتياز مقابل استغلال اليورانيوم في في مناجم "ارليت" و"اكوكان" الواقعة بمنطقة اكاديز شمال النيجر (هسبريس، https://www.hespress.com). كما شهدت النيجر في العام ١٩٩٦ تنفيذ انقلاب عسكري على الرئيس المنتخب (مهامان عثمان) بقياده العقيد ابراهيم باري مانصارا الذي قاد البلاد لمدة ثلاث سنوات اذ تم اغتياله في ١٩٩٩/٤/٩ ،وخلفه رئيس الحرس الوطني السابق (داوود مالام وانكي) في ظل اوضاع سياسية سمحت بقيام تعددية حزبية وسياسية، مما ادى الى انبثاق جمعية وطنية (برلمان) واحزاب سياسية (بغدادي، ٢٠٠٥، صفحة ٥٢٠).

نظمت انتخابات في السنة نفسها وفاز بها (مامادو تانجا) رئيس حزب الحركة الوطنية للتنمية الذي انتخب رئيسا للجمهورية، واستمر رئيسا للنيجر لغاية ٢٠١٠ ، وبعد نهاية ولايته الثانية في العام ٢٠٠٩ حاول تمديدها باقتراح تعديل دستوري يسمح له باعتلاء رئاسة الجمهورية لولاية ثالثة الا انه فوجئ بالمعارضة السياسية والشعبية وحين حاول تمرير التعديل الدستوري عن طريق تنظيم الاستفتاء سقط حكمة بانقلاب عسكري في ١٨ شباط ٢٠١٠ بقياده العقيد (سالو جيبو) الذي أسس مجلسا عسكريا انتقاليا سماه (المجلس الاعلى لاستعادة الديمقراطية) واعقب ذلك تم تنظيم انتخابات في العام ٢٠١١ جاء (بمحمدو اسوفو) رئيسا للجمهورية عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي ،شارك بعدها في جميع الانتخابات الرئاسية التي نظمت خلال العشرين سنه قبل ان يتمكن من الظفر بها في العام ٢٠١١ ،وتمكن من الحصول على دورة ثانية في انتخابات ٢٠١٦ ، الى ان سلم رئاسة الدولة لصديقه في الحزب نفسه محمد بازوم الذي تم ترشيحه في انتخابات العام ٢٠٢١ (هسبريس، https://www.hespress.com).

٣-الانقلاب العسكري على حكومة محمد بازوم

شهدت نيجيريا في صباح يوم الاربعاء ٢٦ تموز ٢٠٢٣ محاولة انقلاب عسكري على الرئيس محمد بازوم التي قام بها مجموعة من قادة الحرس الرئاسي ابرزهم عبد الرحمن تشاني رئيس الحرس الرئاسي ونائبه العقيد ابراه امادو بشارو وقائد القوات الخاصة الجنرال موسى صلاح بارمو ونائب رئيس قيادة الحرس الوطني احمد سيديان

تم القاء بيان الانقلاب ،واعلان تأسيس ما اسمه (بالمجلس الوطني لحماية الوطن) ، واعلنوا انهم قرروا وضع حد لنظام محمد بازوم بسبب تدهور الوضع الأمني وسوء الادارة، كما اعلنوا عن غلق حدود البلاد البرية والجوية وفرض حظر للتجوال اعتبارا من الساعة ١٠:٠٠ مساء حتى ٥:٠٠ صباحا لحين اشعار آخر. مع تعليق العمل بالدستور وجميع مؤسسات الدولة محذرين من اي تدخل اجنبي مطمئنين المجتمع الدولي بقولهم "ان السلامة الجسدية والمعنوية للسلطات المخلوعة ستحترم وفقا لمبادئ حقوق الانسان معلنين عن تمسكهم باحترام جميع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها النيجر(الجزار، https://qiraatafrican.com)).

تعود اسباب الانقلاب العسكري الذي حدث لرئيس النيجر محمد بازوم الى عدة اسباب منها مباشرة واخرى غير مباشرة نذكر منها (الساحل، https://futureuae.com):-

١-الصراع على الحكم: تتركز الاسباب المباشرة للانقلاب بصورة اساسية بالنزاع على السلطة داخل النظام الحاكم في النيجر فقد كان رئيس النيجر محمد بازوم ينتمي الى قبيلة اولاد سليمان العربية المنتشرة في ليبيا وهو اول رئيس من أصول عربية في النيجر، وبالرغم من انه كان الذراع اليمنى للرئيس السابق محمدو ايسوفو لكنه حاول توطيد سلطته من خلال تعيين انصاره في المراكز السياسية والأمنية الحساسة، بهدف التخلص من رجال الحكومة السابقة، وتشير بعض الروايات الى ان بازوم ربما كان يفكر في استبدال اللواء عمر تشياني كرئيس للحرس الرئاسي الامر الذي اذا صح يكون سببا مباشرا لمحاولة التمرد، ولعل ما يؤكد هذا المنحى في التفسير هو ورود اسم الجيرال ساليفو مودي كقائد للانقلاب وهو رئيس الاركان السابق الذي ازاحه بازوم وعينه سفيرا قبل عدة اشهر.

٢- مع تصاعد مشاعر العداء للوجود الفرنسي في منطقة الساحل وغرب افريقيا وبخلاف النظم الحاكمة في مالي وغينيا وبوركينا فاسو مع فرنسا والغرب يتم التسويق لدعاية تصف الرئيس بازوم بانه عميل لفرنسا في المنطقة لا سيما في ظل وجود نحو ١٥٠٠ جندي فرنسي في النيجر مع تقديم فرنسا دعما عسكريا وسياسيا للرئيس بازوم حيث يمكن استغلال ذلك في محاولة لاسقاط صورة بازوم شعبيا واقليميا وتشجيع الجنود للانقلاب عليه، واتباع مسار التجارب الانقلابية الاخيرة في غرب افريقيا. وقد تكون الدعاية المضادة بالفعل أحد الاسباب التي يمكن عرضها من قبل محاولي الانقلاب. لكونها تحظى بقبول شعبي مجرب في مالي وغينيا وبوركينا فاسو (الجزار، https://qiraatafrican.com).

٣-اصرار بعض القيادات العسكرية على عزل بازوم اذ تعرض الرئيس محمد بازوم لثلاث محاولات انقلابية منذ توليه السلطه في نيسان ٢٠٢١ اولى هذه المحاولات في ٣١ اذار ٢٠٢١ قبل يومين من ادائه اليمين الدستورية

تعرض لاطلاق نار كثيف بالقرب من القصر الرئاسي في محاولة للانقلاب لمنع تسلم الرئيس بازوم السلطة وتم القبض على المتمردين وكان على رأسهم نقيب في القوات الجوية يدعى باسم ساني غوروزه وقد تم القاء القبض عليه في بنين وتم تسليمه الى السلطات في النيجر وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما .وثاني محاولة انقلابية تعرض لها محمد بازوم في اذار ٢٠٢٢ حيث تم القبض على وزير داخلية النيجر الاسبق عثمان سيسي بتهمه محاولة الانقلاب الفاشل على الرئيس بازوم كان حينها في زيارة لتركيا وقد افرج عن عثمان سيسي لاحقا لعدم كفاية الادلة. ويبدو ان هذه المحاولات المستمرة لعزل الرئيس بازوم تشير لوجود الكثير من الفصائل المعادية للرئيس بازوم داخل المؤسسة العسكرية بفصائلها المختلفة، وهو ما جعلة يقوم باستبدال العديد من العناصر المسؤولة عن ضمان الأمن داخل قصر الرئاسي سواء من الحرس الرئاسي او غيرهم ، منعا لحدوث تمرد عليه ، غير ان المحاولة الانقلابية الاخيرة التي حدثت في العام ٢٠٢٣ اثبتت عدم جدوى ذلك (الساحل، https://futureuae.com).

٤-الدعم الاقليمي لمحاولة الانقلاب على بازوم:- فمن المعروف كان هناك خلاف قوي بين الرئيس محمد بازوم وقادة النظم العسكرية الثلاثة في كل من مالي وغينيا وبوركينا فاسو ولا سيما غينيا حيث أدت النيجر دورا كبيرا في دعم الاكواس لفرض عقوبات على النظام العسكري الحاكم في مالي وغينيا وهو ما سبب حالة من العداء بين تلك النظم ونظام الرئيس بازوم حيث أستدعت وزارة الخارجية المالية سفير النيجر للاحتجاج على انتقاد الرئيس بازوم القيادات العسكرية الحاكمة في مالي على السلطة وذلك من خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفرنسي ماكرون وهو ما جعل القيادات الحاكمة في مالي تسعى لتشويه صورة بازوم وتصفه بالعميل الفرنسي في المنطقه وقام عبد الله جيوب رئيس وزراء مالي المؤقت خلال العام ٢٠٢٢ بمهاجمة الرئيس بازوم خلال حديثة في الجمعية العامة للامم المتحدة واتهمه بانه ليس من النيجر لكونه عربيا من قبيله اولاد سليمان العربية وهو ما جعل وزارة الخارجية في النيجر تدين تلك التصريحات وتصفها بالدنيئة لذا لا يستبعد وجود دور اقليمي في دعم محاولة الانقلاب العسكري على الرئيس بازوم من قبل اعدائه في المنطقة (الجزار، https://qiraatafrican.com).

في الواقع لا يعيد الانقلاب في النيجر تشكيل المعادلة الداخلية للبلاد فحسب بل سيكون له اثار جيوسياسية على منطقة الساحل وتتلخص المسارات له المحتملة في السيناريوهات الاتية (وتداعياته، https://www.asbab.com):-

-الاول :الاستقرار في ظل الحكومة العسكرية وهو المرجح :-اذا تتبنى القوة الغربي نهجا برغماتيا يعطي الاولوية للاستقرار الاقليمي ومواصلة جهود مكافحة الارهاب ومنع التمدد الروسي في المنطقة

– السيناريو الثاني: هو التدخل العسكري الاقليمي المدعوم من الغرب وهو(احتمالية ضعيفة):– لمنع تحول النيجر الى مجال النفوذ الروسي وتمسك المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (اكواس) بهدف استعادة الحكومة المدنية.

– السيناريو الثالث: الانقلاب قد يواجه مقاومة داخلية وقد يفشل في الاستمرار وهو(غير مرجح):–اذ قد يواجه المجلس العسكري مقاومة داخلية سواء من داخل التشكيلات العسكرية أو مجموعات مسلحة.

– اما السيناريو الرابع والاخير :–الوساطة والانتقال السلمي وهو (المحتمل):– اذ قد يبدأ المجتمع الدولي بقيادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عملية وساطة دبلوماسية لانتقال سلمي الى الحكم الديمقراطي وتجنب الصراع.

وفي المقابل، يبدو التسليم بألامر الواقع والاعتراف بسلطة الانقلابيين بمنزلة ضوء أخضر يمهد الطريق أمام استمرار سلسلة الانقلابات. يزيد من ضرورة الوصول إلى هذه المقاربة أن العوامل المشتركة المذكورة بين البلدان التي شهدت انقلابات تبدو حاضرة في دول أخرى مرشحة للسيناريو نفسه، ولاسيما عند النظر إلى محاولات انقلابية فاشلة في بلدان مثل النيجر وغينيا بيساو .وفي هذا الاطار، تبدو السيناريوهات المتوقعة على الشكل الاتي (علي، ٢٠٢٢، صفحة ٩):–

١–ترسيخ سلطة الانقلابيين محلياً وإقليمياً: من خلال بناء محور من الدول الانقلابية، وهو ما بدأت ملامحه بالتشكل من خلال رفض غينيا تطبيق عقوبات الايكواس على مالي، وهذا سيغري المزيد من الضباط بالخروج من ثكناتهم لاعلان البيان الاول، وسيزيد من حراجة الموقف الدولي في مواجهة الانقلابيين بالنظر إلى الحساسية الأمنية التي تتصف بها منطقة الساحل، كما أن غض الطرف إقليمياً ودولياً عن إرساء الانقلابيين سلطاتهم يشكل "سوابق" سوف تشجع على الاطاحة بالحكومات والانظمة المنتخبة ديمقراطياً.

٢– الانقلابات المضادة: وهو سيناريو تاريخي تكرر مراراً، ووقع مؤخراً في الانقلاب الثاني في مالي ،٢٠٢١ يدعمه الخلافات المحتملة داخل المؤسسات العسكرية، وصراع الاجندات الدولية المختلفة، واحتمالية أخفاق الانقلابين في معالجة التحديات التي تذرعوا بها للقيام بتحركهم، وهو ما سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وإضعاف الاجهزة الامنية الهشة والضعيفة وصرفها عن مهامها الاكثر الحاحا في الوقت الراهن: مكافحة الارهاب.

٣-الانفجار الشعبي: يُتوقع حدوثه مع أخفاق الانقلابين في إنجاز أهدافهم المعلنة على المستوى السياسي بتمديد الفترة الانتقالية مع ترسيخ السلطة العسكرية، أو بتردي الاوضاع الاقتصادية نتيجة العقوبات والضغوط الدولية والاقليمية، والانهيار الامني مع تصاعد نشاط المجموعات المسلحة.

٤-نجاح الانتقال السياسي: ويعتمد على قدرة المؤسسات العسكرية على التعاون مع القوى السياسية لانجاز توافقات سياسية ودستورية تعيد البلاد إلى سكة الانتقال الديمقراطي تتضمن الحوار الوطني الشامل لمعالجة أخطاء التجارب الماضية، وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات عامة شفافة وعدم العمل على الاحتفاظ بالسلطة عبر تجيير الفترات الانتقالية لمصلحة المؤسسة العسكرية، وهي إجراءات كفيلة بتوفير الدعم الدولي والاقليمي والرضا المحلي لانجاح العمليات الانتقالية.

خاتمة

الملاحظ في معظم الانقلابات العسكرية عادة لا تقابل باي مقاومة، بل على العكس تقابل بترحاب كوسيلة لتحقيق الاحتياجات التي اخفقت في تحقيقها حتى ولو اخفقت هذه التوقيعات كما هو الغالب في بعض حركات الانقلاب في داخل القاره ا. فبعد الانقلاب نجد ان تحقيق الامان الفعلي والمصلحة المهنية والعسكرية تسبق مصلحة المجموعة التي تأتي في المرتبة الثانية. ولو تغاضينا عن هذه الحقيقة نكون قد بعدنا عن الاتجاه الصحيح .

ومن الملاحظ في افريقيا ان الانقلابات العسكرية لا تقم على اساس ايديولوجي وانما مجرد نجاح الانقلاب نجد ان الحركة العسكري مهما كان اتجاهها تهتم بالعسكريين وبزياده مخصصاتهم . اما مدى نجاح العسكريين او فشلهم في تحقيق المبادئ التي تعلن عند نجاح الانقلاب فهو امر يعتمد على الاحوال الداخلية في الدولة نفسها وعادة ما يجد العسكريين صعوبة شديدة في مواجهة المشاكل المختلفة، وفي كثير من الاحيان تتفاقم تلك المشاكل مما يؤدي الى قيام انقلاب مضاد. كما ان العسكريين عادة ما يستمرون في الاستحواذ على مقاليد السلطة السياسية في الدولة، بالرغم من اعلانهم عن رغبتهم في اعاده الحياة المدنية الى الدولة بعد المدة الانتقالية التي يتم تحديدها من قبلهم.

لذا فان ، قل ما تكون الانقلابات العسكرية الطريق الاسلم لاستبدال الانظمة السيئة الغير قادرة على ادارة امور بلدانها، اذ يجب أن تتوقف ظاهرة الانقلابات العسكرية. فكثرتها مؤخرا تدعو إلى إعادة تقييم المشروع الديمقراطي الليبرالي في إفريقيا. فبالرغم من تحقيق بعض المكاسب، لكن تظل الديمقراطية في دول القارة اغلبها شكلية إلى حد كبير، ولا تزال العوامل التي تؤدي إلى الانقلابات قائمة لا تتغير، من حيث تحديات الحكم الوطني كعامل داخلي، والديناميكيات العالمية ذات التأثير الكبير على الحكم والأمن في القارة كعامل خارجي.

كما تعد الانقلابات العسكرية مسؤولة عن الإخفاقات السياسية التي تحدث في بلدانها، مما يجعلها من اكثر الأخطار التي تواجه الديمقراطية. وهذا يضع القوى الخارجية أمام خيارين، إما العمل مع قادة المجتمع المدني والحكومات العسكرية لمساعدة تلك الدول على تطوير وتعزيز المؤسسات وتحديد جدول زمني للانتقال الديمقراطي، أو استغلال الفوضى للحصول على موطئ قدم لاستخراج الموارد ، والمزيد من الاستغلال ،وفرض الهيمنة.

Bibliography

افريقيا. (https://www.aljazeera.net). *انقلاب الغابون لماذا تتسارع وتيرة الانقلابات في افريقيا.*

افريقيا. (https://www.bbc.com/arabic). *انقلاب الغابون لماذا تتسارع وتيرة الانقلابات في افريقيا.*

الاستقرار. (https://icss.ae/articles/view). *الانقلابات في افريقيا قواسمها المشتركة وتأثيرها على الاستقرار.*

الساحل. (https://futureuae.com). *انقلاب النيجر ومستقبل الحرب على الارهاب.*

بوحنيه قوي. (٢٠٢٢). *الظاهرة الانقلابية في افريقيا:السياقات والتفسيرات.* مركز الجزيرة للدراسات.

رضا كشان. (٢٠٢٤). *ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا:الاسباب والتداعيات* (المجلد المجلد الثامن، العدد الاول). مجلة الفكر القانوني والسياسي.

سعيد ندا. (https://qiraatafrican.com). *ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا:اسبابها مالآتها وكيفية التحكم فيها.*

سلوى محمد لبيب. (١٩٧٥). *ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقية:بين النظرية والتطبيق.* القاهرة: مجلة الدراسات الافريقية.

سمير كرم. (https://www.shorouknews.com–). *مفهوم الانقلاب العسكري.* اخبار الشروق.

عبد السلام ابراهيم بغدادي. (٢٠٠٥). *الجماعات العربية في افريقيا:دراسة في اوضاع الجاليات والاقليات العربية جنوب الصحراء.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد القادر محمد علي. (٢٠٢٢). *موجة انقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات*. مركز الجزيرة للدراسات.

كمال شطاب، و لبنى بهولي. (٢٠٢١). *الاثنية والانقلابات العسكرية في افريقيا جنوب الصحراء*. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.

محمد الجزار. (https://qiraatafrican.com). *محاولة الانقلاب العسكري في النيجر: الاسباب والتداعيات*.

محمد صالح عمر. (https://www.aljazeera.net). *عودة الانقلابات الى الواجهة في افريقيا*.

محمد عبد الغني سعودي. (٢٠٠٨). *افريقية في شخصية القارة..شخصية الاقاليم*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

مصطفى هاشم. (https://aawsat.com). *٨ انقلابات عسكرية في غرب ووسط افريقيا خلال ثلاثة اعوام*.

منير اديب. (https://trendsresearch.org). *الانقلابات العسكرية في افريقيا وتداعياتها على مكافحة الارهاب*.

هسبريس. (https://www.hespress.com). *الأزمة السياسة في النيجر :ظاهرة بنيوية في سياقات تاريخية وتداعيات دولية*.

وتداعياته. (https://www.asbab.com). *سيناريوهات انقلاب النيجر*.

ملحق رقم ١:نقلا عن انقلاب النيجر ومستقبل الحرب على الارهاب في الساحل،نقلا عن شبكة الانترنت،بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٢٣،الموقع:-https://futureuae.com